تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية

زرقـــيـــن عبـــود *

ABSTRACT:

This study represents an attempt to clarify the role that can be contributed by the small and medium industries in the economic development in general and industrial development in particular, through the review of the role of these industries in industrial output and maximize employment opportunities and their contribution to the surplus of economic efficiency and raise productivity and export development, as interested in the study by these industries in Algeria, the most important problems and obstacles facing this kind of industries in Algeria, which limit the effectiveness of the role it could play in accelerating the process of economic and industrial development. Lastly We call to the need to further strengthen these industries and attention by the authorities public, and by establishing lines of a general strategy suited to the development of these industries by proposing a comprehensive and integrated program for the implementation of this strategy, which aims to become those industries during the coming period one of the main pillars of industrial development in Algeria

* أستاذ مكلف بالدروس، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية – دائرة العلوم التجارية، المركز الجامعي – العربي بن مهيدي – أم البواقـــــــــي.

ملخص:

تمثل هذه الدراسة محاولة لإيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك من خلال استعراض لدور هذه الصناعات في تعظيم الناتج الصناعي وفرص العمالة ومساهمتها في الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية وفي تنمية الصادرات، كما تهتم هذه الدراسة بواقع هذه الصناعات في الجزائر وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذا النوع من الصناعات في الجزائر، والتي تحد من فعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والصناعية. وأخيرا ندعو إلى ضرورة زيادة تدعيم هذه الصناعات والاهتمام بها من قبل السلطات العمومية، وذلك بوضع خطوط عامة لإستراتيجية ملائمة لتنمية هذه الصناعات من خلال اقتراح برنامج شامل ومتكامل لتنفيذ هذه الإستراتيجية، يهدف لأن تصبح تلك الصناعات خلال الفترة القادمة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الصناعية بالجزائر

مقدمة

لقد ظل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية محل دراسات عديدة خلال الثلاثين سنة الماضية. وأن نمو وتعاظم دور الصناعات الكبيرة أو العملاقة، نتيجة لما أحدثته الثورة التكنولوجيا

المعاصرة في تطور أدوات الإنتاج ومصاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم الصناعي، لم يستطيع أن يمحو ذلك الدور الفعال الذي لعبته الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وماتزال تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة في معظم التجارب التنموية الناجحة في دول العالم المتقدم والنامي على السواء. حيث يتم وضع السياسات وترسم الخطط والبرامج لدعم وتطوير هذه الصناعات. وعليه، فإن موضوع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح امراً مهما بالنسبة لعملية استمرار التصنيع والتنمية الاقتصادية، وبالتالي ينبغي إبراز موقع هذه الصناعات ضمن إطار سياسة التنمية الصناعية.

وبناء على ما سبق، فإن الورقة البحثية الحالية والتي تحمل عنوان " **تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية** " تهدف بشكل أساسي إلى التعرف على حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، وكذلك التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تجابه تطور ونمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ومن ثم تحول دون فعالية الدور الذي يمكن أن تؤديه في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، وأخيرا اقتراح وسائل وأساليب دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحقيق للفعالية المنشودة لدور هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية ضمن توجه استراتيجي، يهدف لأن تصبح تلك الصناعات خلال الفترة القادمة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الصناعية بالجزائر.

فقد قسم الباحث دراسته إلى خمسة عناوين رئيسية على النحو التالي:

أولا – مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا – أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

ثالثا – واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رابعا – معوقات تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خامسا – وسائل وأساليب لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا – مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

تزايد اهتمام دول العالم المختلفة وخاصة في السنوات الأخيرة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني. كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، ومنها منظمة العمل الدولية واليونيدو ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها من المؤسسات، بتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية. ويختلف مفهوم هذه الصناعات من دولـــة إلى أخرى، كما يختلف هذا المفهوم بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي فإنه لا يوجد تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بنفس الدرجة. كما انه في الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي بوجه خاص التي يمر بها اقتصاد هذه الدولة، بمعنى أن الصناعات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى، كما يختلف مفهوم هذه الصناعات من نشاط اقتصادي معين إلى نشاط آخر.

ومن هنا فإن هناك العديد من الطرق التي يمكن أن يتم بها تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على البيئة التي تعمل فيها تلك الصناعات، فأكثر المعايير استخداماً لغرض تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي المعايير الكمية والتي تشمل الأصول الثابتة، والأيدي العاملة، والمبيعات، ورأس المال، ومع ذلك فإن هذه المعايير تواجه صعوبة تحديدها، فمثلاً إذا وضع التعريف بأن الصناعات الصغيرة هي التي توظف أقل من 50 عاملاً، فإن أي مؤسسة يزيد عدد عمالها ولو بعامل واحد فإنها لا تصنف ضمن الصناعات الصغيرة على الرغم من أنها تحتوي على خصائص الصناعات الصغيرة، إلا أن هذا لم يمنع البعض من الاعتماد على معايير أخرى مثل حجم الإنتاج، التقنية المستخدمة، مستوى الإدارة والتنظيم والمهارات الفنية، كمية الطاقة المحركة، حجم المبيعات، وهناك إجماع بشكل عام على بعض مواصفات وخصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: [1]

1- اعتمادها على المصادر المحلية للمواد الأولية .

2- صغر الكميات المنتجة والاعتماد في التوزيع على السوق المحلي.

3- صغر رأس المال المستثمر.

4- محدودية مخاطر الاستثمار وسهولة التنفيذ .

5- العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة .

6- سهولة تأسيس المؤسسة الصناعية واستقلالية إدارتها .

7- تمركز القرار بيد صاحب المشروع والشركاء .

8- صعوبة الحصول على قروض ميسرة من الجهات الممولة .

ويشير الجدول رقم (1) لبعض المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة

في البلدان النامية والمتقدمة.

المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة لدى بعض دول العالم(*)

جدول رقم (1)

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	اقل من 25	500 الف روبية
مصر	35	100 ألف جنيه
ألمانيا	49	-
سنغافورة	اقل من 50	250 الف دولار
الإكوادور	-	200 ألف دولار
اليابان	100	28 ألف دولار
أمريكا	250	اقل من 9 مليون دولار
بريطانيا	200	اقل من مليون دولار
الهند	100	اقل من 500 الف روبية
السودان	30	اقل من 86 الف دولار

المصدر : تم إعداد الجدول استنادا إلى:

- يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، 1987م، ص22.
- السيد فتحي: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، ليبيا، مؤسسة شباب الجامعة، ص 45.

(*) كما يعرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم (أقل من 50) عامل في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة .

طبقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" [2]، فإن الصناعات الصغيرة هي : "مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، وتتبع أساليب إنتاجية حديثة ويغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ويعتبر شرطا الآلية والتخصص لازمين للمشروع. وذلك بسبب اختلاف معامل "رأس المال/العمل"، بين القطاعات الصناعية المختلفة، واختلاف الفن الإنتاجي المطبق في مصانع القطاع الواحد.

يختلف اختيار حدود المعيار المناسب للتطبيق من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، فباتخاذ معيار العمالة لتمييز الصناعات الصغيرة نجد أن معظم الدول النامية تحدد هذه الصناعات بتلك التي يقل عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً، بينما دول المجموعة الأوروبية تحددها بالصناعات التي توظف أقل من 200 عامل. وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عامة نحو 80 - 90 في المائة من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص الصناعي في الدول النامية، وتشكل الحرف الصغيرة والعائلية من هذا القطاع نحو 70 - 80 في المائة منه ومعظمها حرف إنتاجية تعمل على سد الحاجات الرئيسة للسكان ويعمل بها عدد كبير من العاملين [3].

ما يمكن استخلاصه من كل ما ذكر سابقا، يؤدي اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة بين الدول الصناعية والنامية، يجعل من الصعوبة بإمكان إجراء المقارنة بينهما فالصناعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد

صغيرة في الدول الصناعية، كما أن الصناعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية. وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين 10 الى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة.

أما في الجزائر فلقد أدى تهميش السلطات العمومية لهذا النوع من الصناعات، في بداية رسم إستراتيجيتها التنموية، إلى غياب تعريف دقيق لها، ما عدا بعض المحاولات، حيث أن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة المعتمد حاليا في الجزائر يستمد من ميثاق بولونيا Bologne في جوان 2000، والمنبثق هو الآخر من تعريف الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من الصناعات في سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لاعتماده من طرف الدول الأعضاء.

إن التعريف الأوروبي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على ثلاثة معايير:

*عدد العمال الدائمون لمدة سنة كاملة.

* رقم الأعمال الذي تحقق في أخر سنة مالية.

* استقلالية المؤسسة الصناعية، والمتمثل في أن لايتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت 25 % لصالح مؤسسة أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة [4].

ومن خلال هذا التعريف جاء تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني الذي أنشأت بموجبه والتي تشغل من 1 إلى 250 عاملا، ولايتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج وتحترم الاستقلالية.

كما حاول التعريف التفرقة بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المصغرة أي الصغيرة جدا، فعرف المؤسسة الصناعية الصغيرة على " أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل مابين 10 و49 عاملا ولها رقم أعمال لايتجاوز 200 مليون دج، أما المؤسسة الصناعية المتوسطة، تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل مابين 50 و250 عاملا ولها رقم أعمال مابين 200 مليون دج و2مليار دج، كما عرف المؤسسة الصناعية المصغرة على أنها تلك المؤسسة الصناعية التي تشغل من 1 – 9 عمال ولها رقم أعمال اقل من 20 مليون دج[5].

ثانيا – أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية، سواء في فترات الاستقرار أو في ظل التحولات والأزمات الاقتصادية.

ويختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى تبعا لمستوى التطور

الذي وصلته كل دولة، وتبعا للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها وموقف الحكومات اتجاه هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحضى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما[6]

لقد كان الاتجاه التاريخي المعروف على نطاق واسع في العالم هو تدهور الأهمية النسبية للمؤسسات الصناعية في الهيكل الصناعي للدول المتقدمة مع ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي وارتفاع مستويات الدخل في الستينات والسبعينات، إلا أنه بانتهاء فترة الرواج التي سادت في الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع الركود الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 1974 حيث شهدت الفترة من 1973 إلى 1975 ثباتا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي [7].بدأت تظهر من جديد أهمية الصناعات التي تساعد في التخفيف من حدة مشاكل البطالة وعدم الاستقرار، نظرا لسهولة إعادة هيكلتها وتأهيلها، كما تعتبر العامل الأساسي لترقية الصادرات ومصدر للثروة، بحيث تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية، بفضل قدرتها على تجنيد مواردها بسرعة، ومرونتها في التأقلم مع مختلف الأوضاع في الأسواق العالمية، أما من ناحية التشغيل فتعتبر المصدر الأساسي له حيث تمثل الوسيلة الأنجع لإنشاء مناصب شغل بسرعة وبصفة دائمة ونادرا ما تلجأ إلى تسريح العمال.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم آمرا لاجدال فيه من خلال الدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من

حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، أومن حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي، يوضح لنا أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة لسنة 2002

جدول : رقم(02)

البلد	نسبة عدد ص.ص.و	نسبة .م. في التشغيل	نسبة.م.الناتج المحلي الخام
و.المتحدة الامريكية	99.7	53.7	48.0
كندا	99.8	66.0	57.2
استراليا	96	45	23
اليابان	99.5	73.8	57.0
بريطانيا	99.9	67.2	30.2
ايطاليا	99.7	49.0	40.5
فرنسا	99.9	69.0	61.8
المانيا	99.7	65.7	34.9

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة 20 جوان 2002، ص110

من خلال بيانات الجدول أعلاه يظهر أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث تشكل نسبة أكثر من 99 % من مجموع الصناعات العاملة في المجال الاقتصادي، وتساهم في التشغيل بنسبة تتراوح مابين 45 % و73.8 %، وكذا المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة تتراوح مابين 23% و61.8 %.

إن الكثير من تجارب ومحاولات التصنيع والتنمية فشلت أو تعثرت في الكثير من البلدان النامية، بسبب الاتجاه الذي ساد سياسات التنمية الصناعية، والذي اعتمد على استيراد أكثر ألآلات والمعدات تطورا، وبناء صناعات كبيرة الحجم حتى يتسنى لها الإحلال محل الواردات، كان بمثابة السبيل إلى التخلص والقضاء على ما قد توفر لدى تلك الدول من الأساس والقاعدة في تحقيق التراكم الصناعي اللازم لدفع عجلة التنمية الصناعية، وحتى في الحالات التي تخصص فيها قطاع التصنيع في الإنتاج من أجل التصدير، فإن الأمر لم يختلف كثيرا، لأن الإنتاج أصبح يتحدد حجمه ونوعه ومعدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجي، كما أن فنونه الإنتاجية المستخدمة مستوردة بالكامل تقريبا من الخارج وفرص العمالة التي يخلقها محدودة، نظرا للكثافة الرأسمالية المرتفعة في أدواته الإنتاجية المستخدمة[8]

أما عن المكانة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل تقدما صناعيا، فإن الدراسات التي أجريت على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الحديثة العهد بالتصنيع، تشير إلى أن هيكل هذه الصناعات والأهمية النسبية لمكوناتها تختلفان فيما بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأقل تصنيعا.

ونلخص مما تقدم إلى أن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى وفرة عرض العمل ورأس المال، وفي المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوافر عرض العمل، بينما يتصف رأس المال بالندرة النسبية، فإنه يمكن للصناعات أن تساهم بدور فعال في الإسراع بعملية التنمية الصناعية، وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على زيادة العمالة وتعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق الداخلية وبدرجة معينة، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها كما تساعد على إعداد الكوادر الفنية، ويمكن كذلك لهذه الصناعات أن تساعد على تنمية الصادرات والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات البلدان النامية، بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لحركة تقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها .وبناءا على ما تقدم نقوم بإيضاح واستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية والذي يتمثل فيما يلي :

أولا) تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي: نظرا لما تعانيه البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعيها المفتوحة والمقنعة، وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص

العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا أساسيا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذا المجال، حيث تبدو أهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط، لخلق فرصة عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل، فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل مرتفعا، كلما كان الناتج الصناعي والعمالة المتحققة باستثمار مبلغ معين من رأس المال أقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما إذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وأن الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة، لا تتناسب مع زيادة المتحققة في إنتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك بالمقارنة بالصناعات الكبيرة الحجم (9).

ثانيا) رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا لارتفاع إنتاجية العامل بها، مقارنة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة

وتنظيم العمل، وإمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسي وجميع المزايا الأخرى التي يحققها كبر الحجم، والتي تساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد لا يكون صحيحا على الإطلاق، وذلك أنه يتجاهل أمرا هاما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم مايتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، فسوف يتضح لنا أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تكون هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع (10)

ومن ناحية أخرى فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية، فهي بذلك الأقدر على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي الأقدر على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية، والتي اهتمت ببحث العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية وحجم المؤسسة (11)، إلى أن انخفاض حجم الإنتاج في المؤسسة عن أدنى حجم أمثل في العديد من الصناعات، لايترتب عليه

ارتفاع يذكر في تكلفة الوحدة المنتجة، حيث يتم تعويض ذلك بالوفر المتحقق في مجال التسويق ونفقات النقل، ومن بين هذه الصناعات: صناعة المنسوجات وصناعة الأحذية وصناعة الاسمنت وصناعة الزيوت.

ثالثا) تنويع الهيكل الصناعي : تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع إلى الهيكل الصناعي، وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على أحد المنتجات، فقد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لحساب الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك، وأوضح مثالا على ذلك صناعة السيارات، حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إنتاج الجانب الأكبر من الأجزاء والمكونات التي تحتاجها الصناعات الكبيرة (ذات الأسماء المشهورة) في عملية تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة، من شأنه أن يساهم في تقوية واستقرار الصناعات الصغيرة والكبيرة على سواء[12].

رابعا) تنمية الصادرات : إن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية لمعظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز كبير ومتزايد في موازين مدفوعاتها

وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فلقد ظل التصدير ولوقت طويل وقفا على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي إنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينذاك عمليا إلا بتواجد المؤسسات الكبيرة الحجم، وفي الواقع أن الحجم الصغير للمؤسسات الصناعية تمتلك مزايا نوعية تساعد المؤسسة الصغيرة على التصدير تتمثل فيما يلي :

- **القدرة على التكييف والمرونة** : إن قدرة هياكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

- **التخصص** : حيث يؤكد بعض الكتاب أن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الدولية.

- **التجديد** : إذ أن مرونة المؤسسات الصغيرة في التكييف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق .

ولتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الصادرات وتنويعها سوف نشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات على حد كبير على الصناعات الصغيرة، لإنتاج المعدات الإلكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو بإنتاجها أسواق العالم، وفي هونغ كونغ تشكل صناعة إنتاج الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالي 50 % من صادرات هونغ كونغ، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة 35 من إجمالي صادرات البلاد[13]

خامسا) تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة : تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تعمل على بقاء الصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزود المؤسسات الصناعية الكبيرة، بما تحتاج إليه من أجزاء تامة الصنع أو سلع نصف مصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الصناعية الكبيرة كمدخلات للإنتاج النهائي، وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية [14]

سادسا) توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية[15]: تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا، مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مهمة نذكر منها ما يلي :

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أن تؤدي دورا مهما في مجال توزيع الصناعة بين الإقليم، وذلك أن مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اجتماعيا واقتصاديا .
- التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك أن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين مختلف الأقاليم، يساعد على توزيع الدخل بين هذه الأقاليم لتخفيف من حدة مشكلة الفقر في المناطق النائية .
- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام أمثل للعمالة الريفية .

سابعا) تكوين الكوادر الإدارية والفنية : تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على التدريب بتكاليف أقل كثيرا، مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في البلدان النامية بالندرة وضعف الإمكانيات، فضلا عن أنها وإن وجدت فهي غالبا ماتكون محدودة الخبرة، ومن ثم فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تصبح هي الحقل

الواسع أمام مالكي المؤسسات لاكتساب المهارات الفنية اللازمة لإدارة مؤسساتهم، من خلال ممارستهم العملية لأعمال الإدارة[16].

ثامنا) جذب المدخرات : الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين، الذين لا يستخدمون النظام المصرفي ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمفيدة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للأنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعل هذه الصناعات أكثر جاذبية لصغار المدخرين، والذي لا يميلون إلى أنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم[17] .

خلاصة القول أن اهتمام الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة كان مركزا على تنمية وتطوير الصناعات الكبيرة الحجم، على أساس أنها اعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الصناعية، مما ساهم في تهميش لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعدم إعطائها المكانة المناسبة ضمن السياسة الصناعية.

ثالثا – واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يحتل موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما في القطاع الصناعي الجزائري، ويتزايد دور هذه الصناعات يوما بعد يوم في الاقتصاد الوطني، ويلقى هذا الموضوع اهتماما خاصا من قبل الباحثين والمنظمات الدولية والمحلية، ويعود السبب في ذلك إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعات في اقتصاديات البلدان المتطورة، إذ تمثل هذه الصناعات نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في المجال الاقتصادي والصناعي في أي بلد، فضلا عن إسهامها في استيعاب العمالة وتحقيق الإنتاج والقيمة المضافة .

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات تحولات عميقة من جراء التوجه إلى بناء اقتصاد معتمد على آليات السوق ومن خلال التغير الذي حدث على مستوى أجهزة الدعم المؤسساتي، وكذا القوة الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين الخواص في خضم هذا الواقع الجديد، والمتمثل خاصة في صعوبة النهوض بالقطاع العمومي، رغم كل المحاولات (إعادة الهيكلة، التطهير المالي، الاستقلالية، التأهيل..)

فقد بلغت مؤسساته درجة خطيرة من التدهور، وتظهر اليوم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة سواء في القطاع العام أو الخاص البديل الذي يشكل أحسن السبل وأكثر تكيف مع النهج الجديد للاقتصاد الوطني، حيث عرفت هذه الصناعات في الجزائر دورا ثانويا في مرحلة إرساء القاعدة الصناعية الثقيلة، وقد اعتبرت كصناعة تابعة للصناعات الكبيرة، فلم يتسن لبرنامج تطورها وتنميتها في القطاعين العام والخاص، كما أن كل تطور شاهدته

هذه الصناعات في هذه المرحلة كان على هامش المخططات التنموية وعلى مستوى الخطاب السياسي فقط.

ولقد تعززت مكانتها في مرحلة ما بعد 1980 بالنتائج التي حققتها السياسة الصناعية خلال مرحلة السبعينات، فأخذ الاهتمام بهذه الصناعات يزداد ويتجسد ميدانيا ويتوسع تدخلها، خاصة القطاع الخاص الذي انتعش في هذه الفترة.

ويرجع الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تأكيد مختلف الدراسات والبحوث المهتمة بالتنمية الصناعية، على أن هذه الصناعات هي منبع المبادرة الاقتصادية، وأن الأدلة التجريبية بينت أن هذه الصناعات تستخدم تكنولوجيا تبلغ فيها كثافة اليد العاملة كبيرة، وهو ماجعلها أداة أساسية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة، وخاصة في البلدان النامية، التي كما هو معلوم تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، فمن الأنسب لها الاعتماد على هذه الصناعات، كونها أقل امتصاصا لرأس المال وأكثر امتصاصا لليد العاملة[18].

ولقد برزت في الجزائر بداية من التسعينات إرادة واضحة للمقررين الاقتصاديين للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعدما أظهرت النتائج المتحققة في إطار السياسة المتبعة ووجود فراغ قانوني ومؤسساتي ينظم ويدير هذه الصناعات ويعود ذلك إلى :

* - غياب رؤية شاملة وبرنامج محدد وواضح لعملية التنمية الصناعية والاقتصادية، فمختلف المحاولات التي تمت كانت عبارة عن نسخ لتجارب بلدان أخرى، دون تكييفها مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

* - غياب هيئات وطنية أو محلية تسهر على متابعة وتدعيم هذه الصناعات والتنسيق بينها وبين مختلف القطاعات الأخرى .

انطلاقا من هذه الوضعية تجسدت ميدانيا إرادة الدولة في النهوض بهذه الصناعات في عدة مستويات أهمها:

أ- **المستوى الأول - الإطار القانوني** : حيث صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية المنظمة لتدخل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية وقد أعطى المشرع الجزائري جملة من قوانين سمحت خاصة للقطاع الخاص من المشاركة القوية والفعالة في التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمارات، وأصبح القطاع الخاص يحتل نفس المكانة من حيث المميزات الممنوحة مع القطاع العام في إنعاش الاقتصاد الوطني [19].

وسعيا لتذليل العقبات أمام هذه الصناعات فقد سعت السلطات العمومية إلى إصدار قانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحديد واضح ودقيق لهذا النوع من الصناعات، كما تم إقرار مجموعة من التدابير الإلزامية لمساعدة هذه الصناعات ولتحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني ما تزال لحد الآن تنتظر التفعيل نذكر منها على وجه الخصوص:

- الصندوق الوطني لضمان القروض
- مشاتل المؤسسات الصغيرة
- مراكز الدعم أو التسهيل
- المجلس الوطني الاستشاري
- نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية

فعلى الرغم من مرور حوالي سبع سنوات ونصف على صدور القانون المذكور، ما تزال هذه الآليات في مرحلة التكوين والتمحيص فنظام المعلومات الإقتصادية والإحصائية لا يزال موضوع دراسة، ومراكز الدعم ما تزال مجرد مشاريع، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاتل وحاضنات الأعمال، وصندوق ضمان القروض، الذي أنشئ بعد عام من صدور القانون وتم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار له، لم يمنح ضمانه، إلى غاية نهاية مارس 2005، سوى لـــ 31 مشروع (20% من المشاريع المقدمة الـــ 153 إليه لغرض الضمان) بضمان قدره 527.7 مليون دينار لقروض بقيمة 1.77 مليار دينار كما أنشيء بصورة متزامنة صندوق رأس المال المخاطر، بهدف ضمان المخاطر أيضا ولكنه ما يزال ينتظر التفعيل[20].

وهكذا فالمشاريع الواعدة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة، غير أن تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم، يكاد يذهب بالآمال ويجرد تلك المشاريع من الواقعية. فالاستثمار لا يحتمل طول الانتظار ولا يؤمن بالنصوص بقدر ما يؤمن بالأفعال.

ب – **المستوى الثاني – الهيئات الحكومية المساعدة :** حيث أنشئت العديد من الهيئات في إطار إنعاش الاستثمارات وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، منها الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أنشئت سنة 1991، الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكالة ترقية الاستثمارات، الغرفة الوطنية للتجارة .

جـ – **المستوى الثالث – الجمعيات المهنية :** حيث أقدم الخواص ورجال الأعمال على تنظيم وتوسيع تحركاتهم من خلال تأسيس جمعيات ومنظمات مهنية عديدة .

د – **المستوى الرابع – الشركات المالية :** التي تؤدي دوراً في تنمية الاستثمارات الصناعية، شركة الخدمات المالية والاستثمارات وغيرها.

رابعا – معوقات تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن العراقيل التي تواجه تطور شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة متعددة ومتنوعة، وتتمثل خاصة في غياب الإشكال الملائمة للدعم المالي سواء عند الإنشاء أو عند التوسع والاستغلال، بالإضافة إلى البيروقراطية ومشكل العقار الصناعي، ومستوى التأهيل وضعف وسائل الإنتاج، كما أن التجارة غير الرسمية والمضاربة يشكلان عاملا ليس فقط معرقلاً بل مهدداً لوجود الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تحديد هذه المعوقات في أربعة رئيسية:

أولا) – المحيط: إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ميز البلاد خلال العشريتين الأخيرتين، والمتمثل خاصة في نسبة نمو إجمالي ضعيفة، ومشاكل اجتماعية عميقة، قد أدى إلى تراجع نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لتراجع نشاط القطاع العام الذي يعتبر الممون الرئيسي لهذه الصناعات.

إن المتغيرات العديدة والمتتالية التي طرأت على مستوى تنظيم الاقتصاد، قد أدت إلى عدم وضوح السياسة الاقتصادية، بل إلى تناقضات فمن جهة خطابات رسمية وقرارات وقوانين مشجعة للاستثمار الخاص، حتى في القطاعات التي كانت تعتبر حكرا على الدولة، من خلال قطاعها العام، ومن جهة ثانية واقع ميداني تعكسه ممارسات بيروقراطية من طرف هياكل الدولة التي تعيق تجسيد سياستها الاقتصادية.

إن تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، والعمل على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا اتفاقيات الشراكة الأوروبية، قد أدت إلى انفتاح السوق الجزائرية بطريقة غير متحكم فيها، نتيجة لنقص التنظيم من طرف الهيأت العمومية المعنية بذلك، كالجمارك ومصالح الجباية وأنظمة النوعية والملكية الصناعية، هذه الوضعية أدت إلى خلق بيئة تنافسية غير صحية تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

ثانيا) – الجانب المالي: إن الإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة في مختلف القوانين والنصوص، والتي تهدف إلى تخفيض الأعباء الجبائية

والاجتماعية من جهة، وتسهيل الحصول على القروض البنكية سواء عند الإنشاء أو الاستغلال من جهة ثانية، مازالت تعيق تسييرها، لأن الأعباء الجبائية والاجتماعية لم تصل بعد إلى الحد الذي يسهل ويشجع فعلا توسع شبكة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما من جانب القروض البنكية، فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة صعوبات متعلقة خاصة بتمويل الاستغلال، إذ يعتبر عائقا لنشاطاتها، وأن البنوك بدلا من أن تكون شريكا لهذه الصناعات من خلال مصالح الدراسات التابعة لها، أصبحت تحد من نشاطها، وقد تكون هذه نتيجة لحذر مبالغ فيه من طرف البنوك من جهة، وجهل الآليات البنكية والمالية من طرف المستثمرين من جهة ثانية، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات سواء بالنسبة للإنشاء أو التوسع وانخفاض قروض الاستغلال، وهو ما يؤدي في الحالتين إلى انخفاض رقم الإعمال والتشغيل.

ثالثا) - العقار الصناعي: إن الإجراءات التي اتخذتها الدولة من عدة مستويات في مجال العقار، والمتمثلة خاصة في تحرير العقار الصناعي، لم تعطي النتائج المرجوة، حيث بقي العقار قطاعا معقدا تسيره العديد من النصوص والعديد من المتدخلين، دون أن يكون لهم السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات، كمثال عن هذه الوضعية، فإن المستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيأت والوكالات في هذا المجال، كالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار(A.N.D.I) ولجان تنشيط وترقية الاستثمار(C.A.L.P.I) التي

ليست لها سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي التابعة لمؤسسات تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق النشاط الاقتصادي التي تمتع بالاستقلالية.

إن كثرة النصوص التطبيقية المتعلقة بتسيير العقار الصناعي، سواء في المناطق الصناعية أو مناطق النشاط الاقتصادي، الصادرة عن مختلف الوصيات والمتناقضة أحيانا فيما بينها، قد أدى إلى عرقلة نمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة .كما أن عدم وفرة العقار الصناعي في المناطق الصناعية وسواء تسيير الموجود فيها، قد أدى إلى صعوبة الحصول على الملكية العقارية، التي تعتبر العنصر الأساسي بالنسبة لأصحاب المؤسسات للحصول على القروض باعتبارها ضمان لذلك.

رابعا) - التأهيل: إن انفتاح الاقتصاد الجزائري وحتمية اندماجه في الاقتصاد العالمي، يعطي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بفضل ماتمتاز به من مرونة، وإمكانية أن تصبح أداة تنسيق للنشاط الاقتصادي ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي.كما يزيد في نفس الوقت من الضغوطات عليها ويهدد حتى استمراريتها، بخاصة إذا عرفنا أنها لازالت تفتقد إلى الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لها لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة، لان اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من اهتلاك وتقادم التجهيزات التي تعود إلى التسعينات، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف منتجاتها وانخفاض في النوعية التي تسمح لها بمنافسة المنتجات الأجنبية.

إن التنظيم الإداري المعمول به، قد أدى إلى ممارسات وسلوكات موروثة عن الاقتصاد المسير مركزيا، وهذا يتنافى مع متطلبات اقتصاد السوق

والمنافسة، المتمثلة خاصة في المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، فإعادة تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث مواردها البشرية أو التجهيزات التقنية أو طريقة تنظيمها وتسييرها، يجب أن تتم وبسرعة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية والتكييف معها، هذه العملية تتطلب وضع إستراتيجية مدروسة بدقة ومجهودات كبيرة، لايمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بها لوحدها، ولا أن تتحمل أعباءها وهو ما يظهر أهمية تظافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي وفي مقدمتها الدولة.

لقد سطرت الدولة برنامج بغلاف مالي يقدر بـــ66.445 ألف أورو لتأهيل هذه الصناعات[21]، حيث يهدف إلى تحسين القدرات التنافسية لهذه الصناعات حتى تصبح قادرة على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.كما يهدف هذا البرنامج إلى تلبية احتياجاتها المالية، وتحسين المحيط سواء ماتعلق بالمؤسسات التي لها علاقة بها، أو ماتعلق بالأعلام الاقتصادي وجعله في متناول أصحاب المؤسسات بالموازاة مع هذا البرنامج، فقد سطرت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة برنامج أخر لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين قدرتها التنافسية وذلك بتحسين أنظمة الإنتاج والتسيير والتنظيم، وكذلك إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي.

معوقات أخرى :

بالإضافة إلى المعوقات الرئيسية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توجد هناك معوقات أخرى لا تقل أهمية عن المعوقات الرئيسية يمكن إجمالها بالاتي :

1 - غياب التحفيزات الضريبية والجمركية

حيث تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

أ. التحفيزات الضريبية

إن الأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من الصناعات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

إن السياسة الضريبية تجاه هذه الصناعات يجب إن تأخذ بعين الاعتبار:

- التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن يخفض بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج.
- التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما.

ب. التعريفة الجمركية

إن ما يميز الأحكام الجمركية في بلادنا هو كثرتها واحتواؤها كذلك على مزايا كثيرة يتعين تبسيطها ووضعها أمام المتعاملين الاقتصاديين.

2. غياب الفضاءات الوسيطة

أ. البورصة

إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما.

إن وجود البورصة من شأنه العمل على :

- إحصاء القدرات التقنية للصناعات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.
- نسج علاقات وتمفصل أحسن للجهاز الإنتاجي.

ب.غرف التجارة

إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، هذه

الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين ليتفرغوا للإنتاج.

جـ. التظاهرات المحلية والدولية

وتتمثل في تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواق لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف ذلك أن مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة[22]

إن العراقيل بمختلف أنواعها والمذكورة سابقا، لم تؤثر سلبا فقط على الاستثمار الوطني بل أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الشراكة تعتبر خيارا لابديل عنه، كونها تساهم في جلب الاستثمار وخلق مناصب شغل وتوفير تحويل العملة الأجنبية، والتقليص من نفقات الدولة، وتسمح بتحويل حقيقي للتكنولوجيا، كما تساهم في تأهيل الصناعات وإعطائها القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

خامسا - وسائل وأساليب لدعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن السياسة الصناعية الجزائرية التي اعتمدت على الصناعات الضخمة والمؤسسات الكبيرة، لم تترك مجالاً لنمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر الصيغة المثلى لإنشاء مناصب الشغل والثروة والأقل تكلفة وتوفر مجال تسيير أقل تعقيدا، وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع مستجدات الأسواق الخارجية.

إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرعت فيها الدولة منذ بداية التسعينات، قد سمحت بتطوير هيكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال مختلف القوانين والنصوص التي منحتها عدة امتيازات، إلا أن الواقع الراهن لهذه الصناعات يشير إلى غياب عدة شروط ومقومات لابد من وجودها، إذا مأريد لهذه الصناعات أن تحقق كفاءة أدائها، وذلك لأن تردي أدائها راجع إلى التأثيرات السلبية الاقتصادية والسياسية التي تعمل في إطارها، ولكي يتسنى لها أداء دورها الاستراتيجي في التنمية الصناعية، والمساهمة في تصحيح بعض الاختلالات على مستوى السياسة الاقتصادية العامة، فإنه لابد أن ترتكز هذه الصناعات على أسس سليمة وبقدر النجاح في إيجاد أسس قابلة للتطور التدريجي والنضج المرحلي، بقدر ماتستطيع هذه الصناعات من تأدية دورها بكفاءة، وفي الواقع أن كفاءة الأداء هي انعكاس لوجود إستراتيجية تنموية فعالة، ولوجود إطار قانوني ومؤسساتي ملائم ومتطور، وكذلك فهي انعكاس لنمو بيئة مشجعة.

وعموما فإن التشجيع والتحفيز وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، والعمل على نجاحها يتحقق من خلال توفير الوسائل والأساليب لتنميتها والتي يمكن أن تشكل في مجملها إستراتيجية مقترحة لتحقيق هذه الأهداف :

أولا – ضرورة وضع إستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

ذكرنا مدى الأهمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والدور الرائد لها في تحقيق التنمية الصناعية، وهناك العديد من الأسباب التي تتطلب وضع إستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة نشير إلى البعض منها على النحو التالي:

1 – إن قضية الصناعات الصغيرة في الجزائر أصبحت بحكم الظروف الراهنة قضية حتمية ولم يعد هناك خيارٌ أو بديل لمسار أخر للتنمية الصناعية في الجزائر لايمر بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد تجربة التنمية الصناعية عن طريق الصناعات الكبيرة.

2 – للصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها التقليدية معظمها اقتصادية وفنية ذات طابع تكنولوجي، وتتلخص في ضعف إمكانيات هذه الصناعات في التمويل والافتقار إلى المعرفة التكنولوجيا والتنظيمية والنقص الدائم في المهارات والكفاءات والخبرات سواء في مجال الإنتاج أو التسويق، ولذلك فإن هذه الصناعات بمقدار ما تمثل في أنها أداة تكامل وترابط بين

الصناعات، بقدر أنها بحاجة دائمة للمعونات والمساعدات المالية والخدمات الاستشارية والتدريبية والتسويقية، ومن ثم أصبح لزاما على الدولة أن توفر لهذه الصناعات المعونة والدعم للتغلب على مشاكلها، لهذه الأسباب والعوامل وغيرها. وهذا يتطلب وضع إستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. تهدف أساسا إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثه وتطويعه لما يجده من ظروف بحيث يؤدي هذا التحديث إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف وارتفاع الجودة وزيادة الإرباح، وبالتالي يصبح أكثر قدرة على المنافسة ويتم ذلك بتشجيع إقامة الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الجديدة في مجالات محددة مختارة عن طريق إدخال النظم الحديثة في الإنتاج والإدارة وإعادة توجيه الموارد إلى المجالات والأنشطة ذات إمكانيات النمو الكامنة، وهذا في رأينا هو مضمون إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز هذه الإستراتيجية على مبادئ أهمها:

- تحديث المنتجات التي تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- تحديث الفنون الإنتاجية عن طريق اختيار التكنولوجيا الملائمة.

- تحديث الأساليب الإدارية في مجال التسويق والتدريب

ولنجاح هذه الإستراتيجية ينبغي مراعاة العديد من الاعتبارات منها:

1 - : أن تكون أهداف هذه الإستراتيجية منسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية وأهداف السياسة الصناعية، فمثلا إذا كانت أحد أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية هوتشجيع نمو الصادرات، فلابد أن تهدف

سياسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق هذا الهدف وهذا يتطلب تشجيع ذات الإمكانيات التصديرية.

2 – : أن تكون إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة جزءا من الإستراتيجية الصناعية الشاملة، ويؤكد بعض الاقتصاديين المهتمين بمشاكل التنمية في البلدان النامية وبخاصة مشاكل التنمية الصناعية، على أن تكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية الملائمة للتصنيع.

3 – : ينبغي تحديد مجموعة صناعات وعوامل إنتاجية معينة تكون بمثابة صناعات مستهدفة يتم توجيه الجهود لتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية قبل غيرها، على أن يتم تعديل مجموعة الصناعات المستهدفة وتوسيع نطاق ماتشمله في كل فترة زمنية، شريطة أن يكون لها إمكانيات نجاح كامنة في المستقبل تجعل من الأفضل إنتاجها على مستوى الحجم الصغير والمتوسط بناء على الكفاءة الاقتصادية[23].

4 – : ينبغي الأخذ في الاعتبار معالجة أوجه القصور في التنمية الصناعية والمتمثل في سوء توزيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني وعدم التنوع في الهيكل الصناعي، وما يسفر عنه من زيادة استيراد للكثير من التجهيزات والمكونات، وهذا يتطلب توجيه الاهتمام بالصناعات المغذية، وما يترتب على نموها من دعم للتكامل الرأسي بين الفروع والقطاعات الصناعية[24].

ثانيا – وضع برامج شاملة ومتكاملة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية وضع هذه البرامج في كونها وسيلة هامة من وسائل تنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويرتكز البرنامج المقترح على العناصر الأساسية الآتية:

1 – وضع نظام الأولويات[25]:

يعتبر وضع نظام للأولويات أحد أهم عناصر برنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وفي ضوء هذا النظام يتحدد بوضوح كل من المنتجات والعمليات الصناعية ذات الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك الموقع الذي يفضل إقامة الأنشطة ذات الأولوية فيه لمنحها فرصة اكبر للنجاح على أن معايير التوطن الصناعي بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تتحدد بالمفاضلة بين أهمية التواجد بالقرب من مصادر المواد الخام وبالقرب من الأسواق، أو بالقرب من مناطق النشاط الصناعي حيث يتاح الاستفادة من وفورات التجميع.

وينبغي أن يتمتع نظام الأولويات بقدر من المرونة ليتم تعديله مستقبلا حسب الظروف ومن مزايا أو فوائد هذا النظام أنه يعمل على تقوية وتدعيم العلاقة بين إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة وإستراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام.

2 – تقديم المساعدات والخدمات الصناعية:

تعد المساعدات والخدمات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي والفني من العناصر التي تتضمنها برامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة سواء في مرحلة ما قبل أو أثناء التشغيل.

وتشمل المساعدات الاستشارية تقديم عدد من الخدمات الفنية التي تساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة على إخراج الإنتاج بالموصفات والجودة، وتعمل على تطوير وتحسين المنتجات وتشمل المسائل المتعلقة بالتصميم والنوعية والنمطية الخاصة بالسلع المنتجة أو الواجبة إنتاجها فتقديم هذه المساعدات أمر ضروري لتحقيق أهداف إستراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية، ولأن توافر هذه الخدمات يتطلب وجود إمكانيات مالية وتنظيمية وفنية تفوق إمكانيات الصناعات الصغيرة والمتوسطة[26].

كما أن إحدى المشاكل الفنية الأساسية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة خدمات الصيانة والإصلاح وتوريد قطع غيار الآلات والمعدات والنقص في العمالة المدربة.ومن هنا ينبغي تركيز الاهتمام على إنشاء مراكز صيانة أواصلاح في المناطق الصناعية تتخصص في تقديم خدمات الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.وزيادة العرض من العمالة الصناعية المدربة، باعتبار ذلك أحد المتطلبات الأساسية للتنمية الصناعية بشكل عام.

3 – تسهيل الحصول على التمويل:

يعتبر الحصول على التمويل بجميع مراحله أحد المتطلبات الأساسية لأي برنامج يهدف إلى تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك يمكن إتباع الوسائل والأساليب التمويلية التالية[27]:

أ) – يمكن الاستشهاد ببعض التجارب التي سبقتنا في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في التجربة اليابانية حيث تقوم البنوك التجارية بدور أساسي في التمويل بجميع آجاله للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لذلك ينبغي تشجيع البنوك التجارية على تحقيق الشروط التي تضعها للإقراض واخذ ضمانات أخرى غير الضمان المادي وتستطيع الحكومة تشجيع البنوك على منح القروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ب) – يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية، كذلك في الأخذ بنظام هيئات الضمان، حيث أنه وفقا لهذا النظام تتولى هذه الهيئات ضمان الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك والمؤسسات المالية مقابل عمولات ضئيلة بعد أن تقوم بإجراء دراسة شاملة عن الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ثم إصدار الضمان اللازم للبنوك وبموجبها تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها من التمويل، بحيث تلتزم هذه المؤسسات بسداد السلف نيابة عن الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في حالة توقفها عن السداد.

4 – التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية[28]

تنشأ الدول النامية المجمعات الصناعية إما كوسيلة تخطيط لمواقع الصناعة أو كأداة للتنمية الصناعية السريعة وتحقيق أهداف اجتماعية.

يمكن تعريف المجمعات الصناعية على أنها عبارة عن مساحة من الأرض لها مواصفات خاصة وتقام عليها مجموعة من الأبنية تناسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي سوف تنتقل إليها، ثم تزود بمجموعة من الخدمات الضرورية لشاغلي هذه الأبنية، ويمثل إنشاء عدد من المناطق التي تضم مؤسسات صناعية نموذجية أحد العناصر تحسين المنتجات فيها وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أن ما يدعو إلى إقامة المجمعات الصناعية أيضا هو قدرة رؤوس الأموال، وبذلك تتاح الفرصة لظهور مشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي ما كانت تظهر لولا وجود هذه المجمعات، ويكون الهدف الأساسي من إقامة المجمعات الصناعية هو تشجيع المنظمين الصغار لاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة والعمل على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وحل مشاكلها وإيجاد كيان صناعي حديث ومتكامل دو روابط إنتاجية وتجارية وثيقة بالبيئة الصناعية القائمة في مناطق معينة.

5 – تسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

من أكثر المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة صعوبة هي مشكلة تسويق منتجاتها، على الرغم من أنه يمكن لكثير من الصناعات

الصغيرة والمتوسطة أن تنافس بنجاح في نطاق إنتاجها في سوق التصدير، فضلا عن نجاحها في السوق المحلية إذا ماسعت الدولة إلى مساعدتها وتقديم الخدمات التسويقية لها على نحو ملائم من خلال[20]:

1 – تطوير المنتجات وذلك لضمان تسويقها على أسس علمية بما يتلاءم مع حاجات ورغبات المستهلكين

2 – الاهتمام بالدعاية والإعلان أو الترويج لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3 – تنشيط وتجميع مبيعات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية باتخاذ العديد من الإجراءات منها:

أ) – على مستوى السوق المحلي :

تخصيص جزء مناسب من المشتريات الحكومية للصناعات الصغيرة وقد اتخذت الهند مثل هذا الإجراء حيث وضعت برامج للمشتريات الحكومية تستهدف ضمان توافر أسواق منتظمة للسلع التي تنتجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ب) – على مستوى السوق الخارجي:

1 – إقامة وكالات متخصصة في التصدير تتكفل بتحسين أنشطة التصدير عن هذه الصناعات في الخارج، وأحسن مثال على ذلك تجربتي اليابان

والهند والمزايا التي تحققها الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إقامة منافذ بواسطة شركات التصدير الكبرى[30].

2 - تقديم المساعدات النقدية كدعم لصادرات معينة وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للصناعات التصديرية وضمان إقامة فرص الاشتراك في المعارض والأسواق المحلية والدولية، مثلما اتبعت الهند.

ثالثا - توافر البيئة الملائمة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

إن وجود البيئة الملائمة هو شرط أساسي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعليه فإن كفاءة تنفيذ سياسة أو إستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتوقف إلى حد بعيد على وجود بنيان مؤسس ملائم ومتكامل يحيط هذه الصناعات بالرعاية والاهتمام ويعمل على رفع مستوى أدائها، كما ينبغي أيضا توافر بيئة ملائمة في مجالات مختلفة منها[31]:

1 - **البيئة الاقتصادية:** مثل هيكل السوق ونسب أحجام الصناعات والسياسات النقدية من حجم قروض وسعر فائدة معقولة وضريبة واحدة.

2 - **البيئة السياسية:** والتي تحدد فلسفة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع الخاص في التنمية وحوافز التشجيع الصناعي...إلخ

3 - البيئة التعليمية والثقافية الصناعية: والتي تؤثر على تكوين الموارد البشرية، فنيا وسلوكيا للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4 - **البيئة المعلوماتية:** وهي ضرورية لبناء قواعد بيانات فعالة، ومراكز تدعيم القرارات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الخبرة للنهوض بها.

5 - **البيئة الإعلامية والتشريعية:** وهي تشكل الاتجاهات والسلوكيات ودوافع الانجاز في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، من خلال ماتساهم به في الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة والصادرات واستيعاب العمالة وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، إلا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت لم تحقق ألآمال المرجوة منها، ويرجع ذلك إلى ما توجهه من مشاكل ومعوقات تحد من نموها وانتشارها ومن قدرتها على الإسراع في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية .

ولهذا يجب أن يكون لهذه الصناعات دورا بارزا في سياسة التنمية الصناعية مستقبلا، وهذا لايأتي إلا من خلال معرفة مشاكلها ووجود نسق مستقل لها .بالإضافة إلى وجود اعتبارات الربط بينها وبين القطاع الصناعي ككل، ولذلك فإن الأمر يتطلب معالجة هذه المشاكل والمعوقات في كافة المجالات والتركيز على توفير الدعم المالي والفني لها وإنشاء

المجمعات الصناعية، وعلى ذلك فإن بحل هذه المشاكل أوتضيق نطاقها يمكن أن تضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية والتطوير ومعالجة مشكلات التنمية. الأمر الذي يجعل من عملية البحث عن سياسة سليمة لدعم وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية مطلبا تنمويا جادا .

قائمة المراجع:

1 - **مجلة المنظمة العربية للتنمية الصناعية**، "تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، القاهرة، 1998، ص3.

2 - **عبد الجواد سعاد**، دور الصناعات الصغيرة في التنمية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1990، ص2.

3 - **الشرقاوي ممدوح**، الصناعات الصغيرة وتنميتها، القاهرة : معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1302، 1981، ص25.

4 - **مرازقة عيسى**، القطاع الخاص والتنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، 2007، ص.251

5 - **قدي عبد المجيد**، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منظم من طرف كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، أفريل 2002

6 - راجع : **سعد عبد الرسول**، الصناعات الصغيرة - كمدخل للتنمية، القاهرة : المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998.

7 - **ربيعة سليمان**، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 1998، ص. 36

8 - **رمزي زكي**، دراسة في أزمة الاقتصاد الرأسمالي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1990، ص ص. 108 - 110

9 - **صفوت عبد السلام**، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، القاهرة : دار النهضة العربية، ط1، 1993، ص. 40

10 - **صفوت عبد السلام**، نفس المرجع ، ص. 45

11 - **عدلي علا**، الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 1985، ص. 29 .

12 - **محروس اسماعيل**، مرجع سابق، ص.214

13 - **ربيعة سليمان**، مرجع سابق، ص. 38

14 - **صفوت عبد السلام**، مرجع سابق، ص. 50.

15 - **راجع السيد فتحي**، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، ط1، 2005، ص ص. 73 - 75

16 - **ربيعة سليمان**، مرجع سابق، ص.39 .

17 - **عدلي علا**، مرجع سابق، ص، 32

18 - **توفيق اسماعيل**، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط1، 1981، ص. 191 .

- 19 - **HAMIANI. R.** , L'investissement en Algérie, ALGER, O.P.U,1994, P. 78

20 - **قواسمية لزهر**، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجلة المختار، تصدر عن المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، العدد 15، ديسمبر 2006

21 - **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الورشة الثانية، إجراءات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 14 - 15جانفين2004، ص.9

22 - **محمد على حيدر**، دراسة عن استراتيجيات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المتوسطية، منظمة العمل الدولية، 1996، ص37.

23 - **محروس اسماعيل**، البحث عن إستراتيجية ملائمة للتصنيع، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 1058، افريل 1989، ص.ص12 - 16

24 - **علي عبد الله**، معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1991، ص.171

25 - **نادية الشيشني**، سياسة لتنمية الصناعات في مصر، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، العدد395، 1984، ص ص104 - 106

26 - **نادية الشيشني**، مرجع سابق، ص.107

27 - **السيد فتحي**، مرجع سابق، ص176

28 - **محروس اسماعيل**، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص.236

29 - **مندور احمد**، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1977، ص.252

30 - **السيد فتحي**، مرجع سابق، ص.178

31 - **فريد راغب**، السياسات النقدية والمالية في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1988، ص.7.